



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتعلق به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المرئية أو المسموعة أو الإلكترونية قبل يوم 14 أيلول/سبتمبر 2017، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، 02/00 - 10 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2017/32*

Original: English

الأمم المتحدة تحت على إنهاء النقشف، وتدعو إلى التحلي بالطموح لإعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي وتحقيق الازدهار للجميع

جنيف، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ - يبدو أن الاقتصاد العالمي يجد صعوبات في المضي قدماً في طريق الانتعاش. وقد صدر تقرير جديد للأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية، 2017: إلى ما أبعد من النقشف - نحو صفقة عالمية جديدة، يحدد بديلاً طموحاً لبناء اقتصادات أكثر شمولاً وعناية.

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي، بمناسبة إطلاق التقرير إن "الديون المتزايدة بالإضافة إلى الطلب العالمي الضعيف قد أدت إلى إعاقة توسع الاقتصاد العالمي".

ويذكر التقرير أنه ينبغي وضع مصلحة الناس قبل الأرباح، داعياً إلى عملية تجديد في القرن الحادي والعشرين لإتاحة "صفقة (عالمية) جديدة". وإحداث هذا التجديد، لا بد من إنهاء النقشف، وكبح جماح الشركات المتعطشة للريع، وحشد التمويل لدعم إيجاد فرص عمل والاستثمار في البنى التحتية.

أزمة سعيدة، أزمة عصبية

يلاحظ الأونكتاد أن الاقتصاد العالمي ينتعش قليلاً عام ٢٠١٧ لكنه لا ينطلق. ومن المتوقع أن يبلغ النمو ٢,٦ في المائة، أي زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٦ لكن أقل بكثير من متوسط معدل ما قبل الأزمة المالية الذي بلغ ٣,٢ في المائة. ومن المرجح أن تسجل غالبية المناطق مكاسب ضئيلة، وأن تخرج أمريكا اللاتينية من حالة الركود وتسجل أكبر انتعاش، رغم أن نموها لا يتجاوز ١,٢ في المائة. ومن المتوقع أن تشهد منطقة اليورو نموها الأسرع منذ عام ٢٠١٠ (١,٨ في المائة)، لكنه يبقى اضعف من النمو في الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الجدول).

نمو الناتج العالمي: التغيير السنوي بالنسب المئوية

٢٠١٧ ^(١)	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠٠٨-٢٠٠١	البلد أو المنطقة
٢,٦	٢,٢	٢,٦	٣,٢	العالم
١,٩	١,٧	٢,٢	٢,٢	البلدان المتقدمة
١,٢	١,٠	١,٢	١,٢	اليابان
٢,١	١,٦	٢,٦	٢,٥	الولايات المتحدة
				المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا
١,٥	١,٨	٢,٢	٢,٥	الشمالية
١,٨	١,٧	٢,١	١,٩	منطقة اليورو
١,٩	١,٩	١,٧	١,٣	ألمانيا
٤,٢	٣,٦	٣,٨	٦,٢	البلدان النامية
٢,٧	١,٥	٣,٠	٥,٧	أفريقيا
٠,٥	٠,٣	١,٣	٤,٤	جنوب أفريقيا
١,٢	٠,٨-	٠,٣-	٣,٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,١	٣,٦-	٣,٨-	٣,٧	البرازيل
٥,٢	٥,١	٥,٢	٧,٣	آسيا
٦,٧	٦,٧	٦,٩	١٠,٩	الصين
٦,٧	٧,٠	٧,٢	٧,٦	الهند
١,٨	٠,٤	٢,٢-	٧,١	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
١,٥	٠,٢-	٢,٨-	٦,٨	الاتحاد الروسي

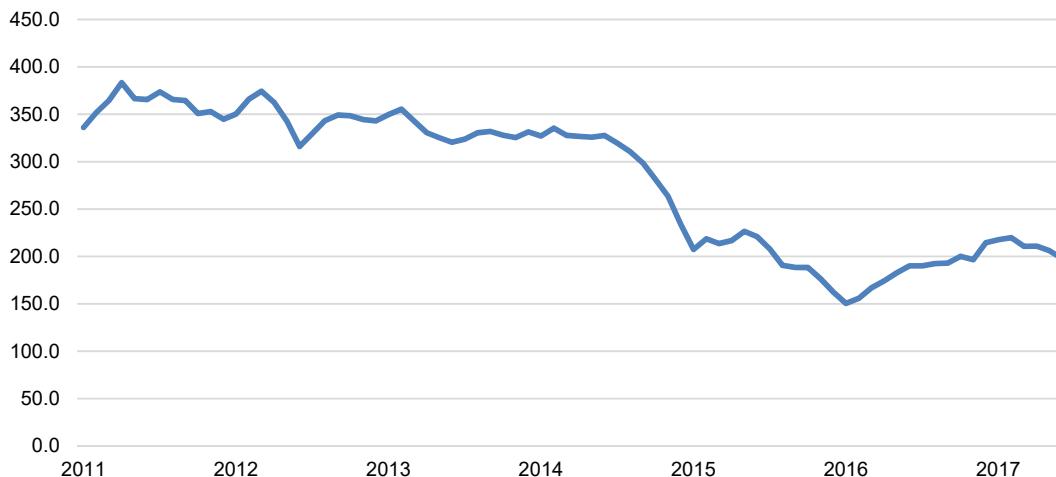
المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد.

ملاحظة: أرقام المجموعات الكلية حسب البلدان محسوبة استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2005.
(١) توقعات.

والعقبة الرئيسية أمام حدوث انتعاش قوي في الاقتصادات المتقدمة هو التقشف المالي، الذي يظل الخيار المعتاد في مجال الاقتصاد الكلي. ووفقاً للاستنتاجات التي توصل إليها الأونكتاد، عانى ١٣ بلداً من أصل 14 بلداً من البلدان المتقدمة الرئيسية من التقشف بين عامي 2011 و2015.

ولا تزال التجارة تتسم بالتباطؤ في ظل عدم كفاية الطلب العالمي. ومن المتوقع حدوث تحسن طفيف في هذا العام، بسبب انتعاش التجارة فيما بين بلدان الجنوب بقيادة الصين. ومع ذلك، هناك قدر كبير من عدم اليقين، لا سيما فيما يتعلق بتجارة السلع الأساسية والتي لم ترتفع أسعارها إلا لفترات قصيرة (الشكل 1).

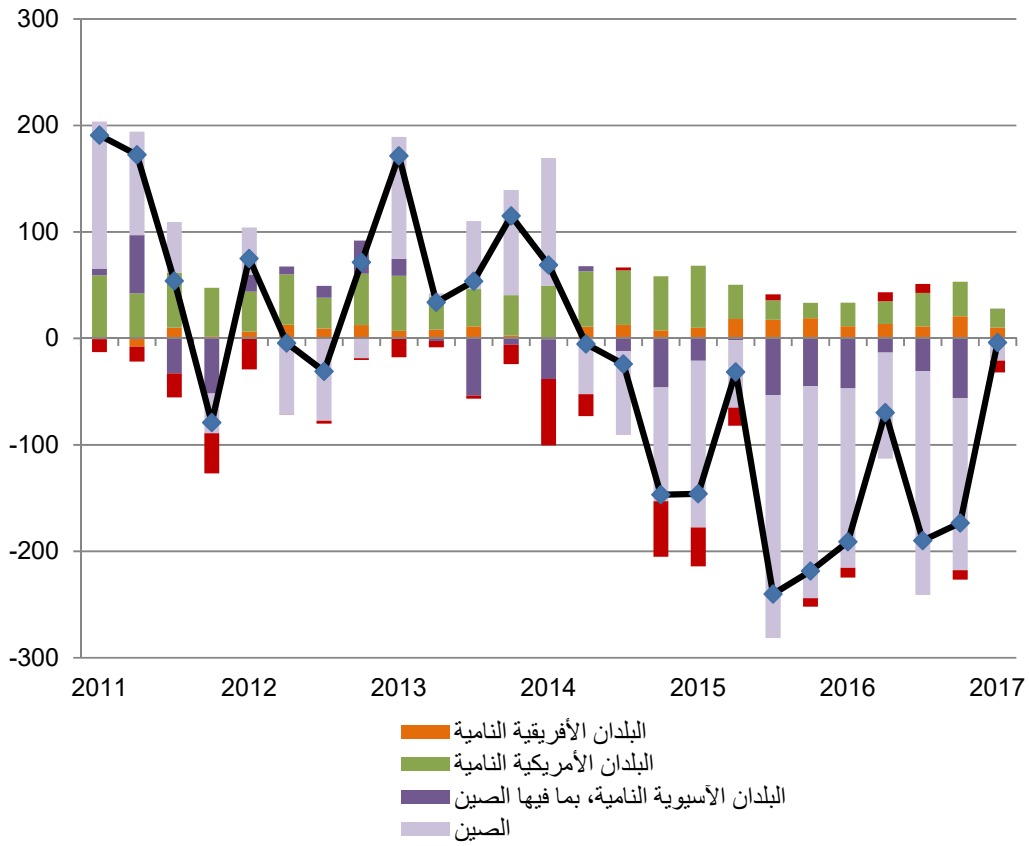
الشكل ١ : الأسعار الشهرية، جميع السلع الأساسية
(الأرقام القياسية: 2002 = 100)



المصدر: أمانة الأونكتاد.

ونظراً لعدم وجود توسع منسق بقيادة الاقتصادات المتقدمة، فإن مواصلة النمو الاقتصادي (المحدود) ما زال متوقفاً على تحسن الأوضاع في الاقتصادات الناشئة. ورغم أن معظم الاقتصادات الناشئة الكبيرة تجنبت التقشف بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ وأن الصين والهند استمرت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة منذ ذلك الحين، فهي الآن تواجه مخاطر حقيقية بالنسبة لوضعها الاقتصادي. ويتواصل ارتفاع مستويات الدين دون أي علامات حقيقية على نمو قوي، وثمة قلق بشأن عدم الاستقرار السياسي، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وارتفاع قيمة الدولار. ولا تزال التدفقات الرأسمالية تخرج من البلدان النامية، وإن كان ذلك بدرجة أقل مما كانت عليه في السنوات الأخيرة (الشكل 2). وعلاوة على ذلك، يمكن لأية أحداث غير متوقعة أن تُفقد الاقتصادات المتعافية توازنها.

الشكل ٢ : صافي تدفقات الرساميل الخاصة فصلياً، بحسب المنطقة
(ببلايين الدولارات الحالية)



المصدر: أمانة الأونكتاد.

عصر القلق: عدم المساواة، والمديونية، وعدم الاستقرار تؤذن بمستقبل محفوف بالمخاطر

يرى الكاتب الرئيسي للتقرير، ريتشارد كوزول - رايت، أن "اتجاهين من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية المهمة في العقود الأخيرة هما الزيادة المفاجئة الهائلة في حجم الدين وصعود نخب اقتصادية متميزة، التي يُشار إليها مجازاً بما يسمى بنسبة واحد في المائة". ويقول التقرير إن هذه الاتجاهات ترتبط، من خلال تحرير الأسواق المالية، باتساع الفجوة في ملكية الأصول المالية، وبالتركيز على العائدات القصيرة الأجل. وعلى هذا النحو، يكون عدم المساواة وعدم الاستقرار متواصلين في العولمة المفرطة. ويبين التقرير أن هذا الأمر يؤدي إلى عالم تكون فيه الاستثمارات المنتجة غير كافية والوظائف غير مستقرة ويضعف فيه توفر الرعاية والرفاهية الاجتماعية. وقد تسبب ذلك في حلقة مفرغة حيث يدفع "الهروب الكبير" لأصحاب الدخل الضخمة إلى خلق والاسراع من الأزمة، ويتبع ذلك فترة تقشف وركود في الدخل في قاع المجتمع.

وبعد مرور عقد على اندلاع أزمة عالمية واسعة النطاق استنزفت تريليونات الدولارات من أموال دافعي الضرائب في عمليات إنقاذ القطاع المالي، لم يشهد هذا القطاع الرئيسي أي تغيير تقريباً. وبالفعل، فإن مستويات الدين باتت أعلى من أي وقت مضى. على أن التقرير يتناول أيضاً بواعث القلق الأخرى المرتبطة بالروبوتات الآلية والتمييز بين الجنسين، والتي تؤثر على الآفاق الوظيفية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء. ورغم أن تطبيق التشغيل الآلي وزيادة مشاركة المرأة تطوراً ينبغي أن يكونا محل ترحيب، فإنهما يبدوان مصدر تهديد لأنهما يتزامنان مع حالة عالمية من التقشف والتنافس المفرط، بما يؤدي إلى سباق نحو القاع في أسواق العمل. والنتيجة هي رد فعل شعبي ضد نظام يُنظر إليه على أنه صار متحيزاً دون مبرر

لصالح حفنة من الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية والأفراد الأثرياء. ويحذر التقرير من أن عدم تصحيح أوجه الشطط الملازمة للعولمة المفرطة لا يضر فقط بتماسك النسيج الاجتماعي بل يقوّض الثقة في الأسواق والسياسيين على السواء.

المطلوب: إيجاد بديل لأصولية الأسواق

يرى التقرير أن التجارة والتكنولوجيا قد اتخذتا مزية سهلة لشرح الاضطرابات التي تنجم عن عالم مفرط في العولمة. وفي مواجهة ذلك يدعو التقرير إلى إجراء دراسة متأنية عن قوة السوق، والأنشطة الريفية وقواعد لعبة "حصول الفائز على حصة الأسد"، وهو ما أفضى إلى عالم يستبعد فيه الضعفاء.

وإشار التقرير أن التركز المتزايد للأسواق يمثل مشكلة كبرى قد تؤدي إلى عواقب مقوّضة للنظام السياسي.

وما دام مقرر السياسات يلوحون بسيف التقشف وقيسون مدى نجاح السياسة العامة بأسعار الأصول ومستويات الأرباح، ستهيمن شركات الأعمال التجارية الكبيرة على القطاعات الرئيسية، وقد تزداد أوجه عدم المساواة (الكبيرة أصلاً) استفحالاً.

نحو صفقة عالمية جديدة: استحضار روح عام ١٩٤٧

إن الانتقال من العولمة المفرطة إلى الاقتصادات الشاملة لجميع طبقات المجتمع لا يمكن أن يتأتى بمجرد جعل الأسواق تعمل بشكل أفضل. بل يتطلب برنامجاً أكثر صرامة وشمولاً يعالج التفاوتات العالمية والوطنية في الدراية التكنولوجية وتملكها والقوة السوقية والنفوذ السياسي.

ومع تقلص دور الولايات المتحدة كملاذ أخير للاستهلاك العالمي، يصبح إعادة تدوير الفوائض العالمية عنصراً أساسياً في إعادة التوازن الاقتصادي العالمي. ويسلط التقرير الضوء على منطقة اليورو - خصوصاً ألمانيا - التي تملك فائضاً تجارياً كبيراً بإزاء بقية العالم. ورحب التقرير بالاقتراح الذي تقدمت به ألمانيا مؤخراً في إطار مجموعة العشرين - خطة مارشال لأفريقيا - لكنه رأى أن هذا الاقتراح يفتقر إلى القوة المالية المطلوبة. وقال إن مبادرة "حزام وطريق التريلليون دولار" التي أطلقتها الصين هي مبادرة أكثر جرأة، رغم أنها تزامنت مع انخفاض حاد في فائض الصين خلال العامين الماضيين.

ويستخلص التقرير الدروس مما حدث في عام ١٩٤٧، عندما وُحّد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و"الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة" والأمم المتحدة قواهم في سبيل السعي إلى إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي بعد انتهاء الحرب وإطلاق خطة مارشال. وبعد مرور سبعة عقود، هناك حاجة إلى بذل جهود على نفس القدر من الطموح لمعالجة أوجه عدم الإنصاف في العولمة المفرطة من أجل بناء اقتصادات مستدامة شاملة للجميع.

ورداً على الشعار السياسي القديم الذي يقول "لا يوجد بديل"، يحدد التقرير النقاط الرئيسية لصفحة عالمية جديدة ترمي إلى بناء اقتصادات أكثر شمولاً ورحمة. ومن شأن ذلك أن يجمع بين الانتعاش الاقتصادي والإصلاحات التنظيمية وسياسات إعادة توزيع الدخل، وأن يحقق ذلك بسرعة وعلى النطاق المطلوب. ويرجع الفضل في النجاحات التي حققتها "الصفقة الجديدة" في ثلاثينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة إلى تشديدها على ضرورة إيجاد صلاحيات لتعديل التوازن وتمكين أضعف فئات المجتمع من إيصال صوتها، بما في ذلك مجموعات المستهلكين ومنظمات العمال والمزارعون والفقراء المعدمون. وهذا الأمر يحتاج إليه العالم اليوم كما كان في الماضي.

ففي عصر الاقتصاد العالمي المترابط اليوم، سيتعين على الحكومات أن توحد جهودها لكي تتمكن أي بلد من تحقيق النجاح. ويحث الأونكتاد الحكومات على اغتنام الفرصة التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة ووضع صفة عالمية جديدة للقرن الحادي والعشرين.

يوجد بديل

تشمل التدابير الرئيسية التي نوقشت في التقرير ما يلي:

- إنهاء النقش مع زيادة وتحسين الاستثمار العام، وإضفاء بعد قوي للعناية والرفاهة الاجتماعية، بما يشمل برامج الأشغال العامة الرئيسية التي تحسن البنى التحتية وتوليد فرص العمل؛
- المساعدة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتعزيز الفرص التكنولوجية التي يتيحها اتفاق باريس وذلك في إطار "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ"؛
- زيادة التركيز على أنشطة العناية والرفاهية الاجتماعية؛
- زيادة الإيرادات الحكومية (من خلال زيادة الاعتماد على الضرائب التصاعدية، بما في ذلك الضرائب على الممتلكات وغيرها من الإيرادات الريعية، الأمر الذي يساعد على معالجة التفاوت في الدخل). ويبين التقرير أن إدخال تغييرات صغيرة على معدل الضريبة المفروضة على المجموعات الأكثر ثراء في العالم من الممكن أن يسد الكثير من العجز في التمويل؛ ومن شأن معالجة مسألة الإعفاءات والثغرات الضريبية ومسألة إساءة استخدام الشركات للإعانات المالية أن تفضي إلى زيادة المداخل وتعزز الإنصاف في توزيع الدخل؛
- إنشاء سجل مالي عالمي جديد يسجل فيه أصحاب الأصول المالية في جميع أنحاء العالم، باعتبار ذلك خطوة أولى نحو نظام ضرائب منصف؛
- منح العمال صوتاً أقوى (لا بد من رفع الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية، وتصحيح انعدام الأمن الوظيفي من خلال إجراءات تشريعية مناسبة وتدابير فعالة في سوق العمل)؛
- تطويع رأس المال (يجب وضع إطار تنظيمي ملائم للقطاع المالي الذي يمتد من المصارف العملاقة الخاصة إلى المنتجات والمشتقات المالية "السامة")؛
- تحسين الوضع الرأسمالي للمصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف (ضرورة سد الفجوة المؤسسية في إعادة هيكلة الديون السيادية على الصعيد المتعدد الأطراف)؛
- كبح جماح النزعة الريعية لدى الشركات (ضرورة تعزيز التدابير الرامية إلى تقليص الممارسات التجارية التقييدية وذلك إلى جانب إنفاذ المتطلبات الوطنية القائمة لكشف البيانات والارصدة. فعلى سبيل المثال، كخطوة أولى نحو وضع مبادئ توجيهية وسياسات دولية منسقة لأفضل الممارسات، يمكن أن يتولى مرصد عالمي للمنافسة مهمة رصد الاتجاهات والأنماط العالمية لتركز الأسواق وجمع المعلومات بشأن الأطر التنظيمية القائمة).